



**YENİ YEMEN**

Medya Merkezi

**ورقة تقدير موقف**

# الأمم المتحدة وعملية السلام في اليمن

**اعداد :**

مركز يني يمن الإعلامي

إسطنبول - تركيا

يونيو 2021م

السلام قيمة إنسانية نبيلة، لكنه لا يتحقق عبر الرحلات المكوكية والصور الدبلوماسية أمام الكاميرات. يقول المثل اللاتيني: إذا أردت السلم فاستعد للحرب، بينما المثل الإنجليزي يؤكد على أن المحافظة على السلام أصعب من صنعه. إن اليمنيين اليوم بحاجة إلى صنع السلام ومن ثم الحفاظ عليه، ولكن هذا لن يتحقق بدون رغبة حقيقية، ووجود قوى فاعلة تستطيع فرضه، ومن ثم الحفاظ عليه، أمّا التعويل على الوسيط الأممي في تحقيقه فلا يمكن البناء عليه؛ لأن التجارب الماضية أثبتت فشل هذه المنظمة.

من الواضح أيضًا، أن الأمم المتحدة تتحرك وفقا لمصالح الدول العظمى، ولهذا تريد فرض تسوية سياسية بما يتماشى مع المصالح الدولية، ولو كان ذلك على حساب اليمن وسلامته ووحدة أراضيه ومصالح القوى الوطنية الفاعلة. إضافة إلى ذلك، أن المجتمع الدولي لديه مصالحه الخاصة، وينظر لليمن من منظور أمني وإنساني، ولا يهتم من الذي يحكم اليمن سواء جماعات مسلحة أو غيرها، بقدر ما يهتم من يحافظ على مصالحه، ولو كان ذلك خارج إطار القانون الدولي. وفي هذا السياق لا يدرك المجتمع الدولي أن الحفاظ على مصالحه في اليمن لن يكن عبر القفز على مصالح القوى الوطنية الموجودة على الأرض والتي تقف إلى جانب مؤسسات البلاد الدستورية وتضحي من أجل سيادة القانون، وتعمل على تنفيذ المرجعيات القانونية، بما في ذلك قرارات الشرعية الدولية التي صدرت من مجلس الأمن - وهو أعلى هيئة في النظام الدولي، ومنها القرار الدولي 2216.

تدخلت الأمم المتحدة على الخط في الأزمة اليمنية منذ العام 2011، وأرسلت المبعوث الأول جمال بن عمر 2011-2015، ولكنه لم يركز على جذور الأزمة اليمنية، بل كان يحاول أن يمسك بزمام المبادرة، ويسعى لفرض رؤية الأمم المتحدة دون الاستماع للقوى الوطنية التي كانت تدرك خطورة الوضع الميداني، وتحذره من التمادي في تمرير الأجندات التي لا تتوافق مع المصالح العليا للشعب اليمني، ولكنه كان يتصرف وكأنه الحاكم الفعلي للبلاد، بل أنه كان يتحاور مع الميليشيات الحوثية المسلحة وهي تسقط المدن الواحدة تلو الأخرى، وفي نفس الوقت كان يضغط على الدولة والقوى السياسية بضرورة إشراك هذه الميليشيات في الحوار الوطني، وهي لم تتخل عن السلاح حينها، بل كان يوعز للقوى السياسية أن الأمور تمشي في الاتجاه الصحيح، ولكن الغريب أن بعض القوى السياسية وحتى قيادة الدولة في المرحلة الانتقالية كانت تتصور أن المجتمع الدولي سوف يوقف عبث الميليشيات، ولكنها تفاجأت أن الميليشيات تطوق العاصمة صنعاء وتطالب بإسقاط حكومة

في ملف الأسرى والمختطفين قسرًا. وفشل المبعوث الأممي- غريفيث في تنفيذ اتفاقية ستوكهولم- التي وقّعت برعاية المجتمع الدولي وبإشرافه شخصيًا نهاية العام 2018، وكان يعول على هذه الاتفاقية كبداية لتحقيق السلام الشامل في اليمن. ولم يتحدث غريفيث عن حقيقة الصراع في اليمن باعتباره بين النظام الجمهوري وبين حركة ثيوقراطية مسلحة تريد حكم الشعب بالقوة بناءً على نظريات فلسفية وسياسية لا تمت إلى الواقع بصلة. كما أنّه لم يتحاور مع الأطراف المحلية الفاعلة بطريقة كافية، بل توجه للحديث عن السلام من خلال عقد جلسات مع التيار النسوي وبعض الشباب، وإقامة بعض الندوات التي لا صلة لها بالصراع في اليمن لا من قريب أو بعيد. هذه المواقف الأممية تجعل من الصعب تنفيذ تسوية سياسية عادلة تحت إشرافها.

وفي عام 2020 أطلق غريفيث مبادرته (الاعلان المشترك) لحل الصراع في اليمن، وركز على الجوانب الإنسانية، ووقف إطلاق النار، والدخول في تسوية شاملة، وقبلت الحكومة اليمنية بتلك المبادرة، ولكن لم تقبل الحركة الحوثية بذلك، بل قامت بإطلاق مبادرة سلام وكأّتها المنتصرة في الحرب.

الوفاق الوطني التي كان يرأسها محمد سالم باسندوة. وغداة سقوط العاصمة صنعاء في 21 أيلول/ سبتمبر 2014 تم توقيع اتفاق السلم والشراكة تحت رحمة وبنديقية الحركة الحوثية، ولكنها لم تلتزم بتنفيذ جوانبها الأمنية والعسكرية، بل أسقطت البلاد بالقوة العسكرية، وأدخلت الشعب في نفق مظلم، وحينها خرج المبعوث الدولي جمال بن عمر وأكد بأن اليمن في مهب الريح.

أمّا المبعوث الثاني الذي استمر في عمله بين عامي 2015-2018، لم يكشف حقيقة الطرف المعرقل للسلام إلا في نهاية مشاورات الكويت، حيث أكد: «أن دول مجلس التعاون كانت تحاول خلال حوار الكويت بين الدولة اليمنية والمليشيات الحوثية أن تضغط أكثر على الأطراف لكن ما حصل كان واضحاً، وهو أن الحوثيين ليسوا مستعدين للتنازل ولا يمكن أن يكون هناك حل إذا ما أراد الحوثيون التمسك بسلاحهم أو أن تكون لهم قوة عسكرية خارج إطار الدولة.» وفي عام 2018 جاء المبعوث الأممي الثالث، وهو بريطاني، ولديه خبرة طويلة في فض النزاعات، وكان يعمل كمدير تنفيذي للمعهد الأوروبي للسلام. ولكن، كل تلك الخبرات لم تحقق أي إنجاز يذكر باستثناء بعض النجاحات البسيطة

والسؤال المطروح هل ستنجح الأمم المتحدة في إيجاد تسوية سياسية شاملة في اليمن؟ في الحقيقة لا تملك الأمم المتحدة العصا السحرية، وفي نفس الوقت تاريخ هذه المنظمة واضح؛ حيث لم تنجح في فك النزاعات الدولية إلا في بعض المناطق مثلما حصل بين العراق وبين إيران في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ولكنها فشلت في فلسطين، وسوريا، وفي أكثر من بلد أفريقي وأسيوي. ولهذا، تستطيع الأمم المتحدة إدارة الأزمة في اليمن، ولكن لا يمكن أن تقدم حلاً جذرياً للمشاكل الداخلية اليمنية، مما يعني أن استمرارها في الوساطة من عدمه لن يؤدي إلى وقف الحرب، والدخول في عملية سياسية ما لم يكن هناك توافق إقليمي ومحلي لإنهاء الصراع الدائر في البلاد، أو وجود طرف قوي يقرب المعادلة على الأرض، ومن ثم الدخول في تسوية شاملة.

وهكذا، تحرك غريفيث بنفس الأليات التي كان يتحرك بها المبعوث الأممي الأسبق جمال بن عمر، واستمر في الحياد ويمكن أن نسميه الحياد السلبي. وفي آخر إحاطة له في شهر يونيو 2021 أكد بأنه قابل زعيم الحركة الحوثية في صنعاء، وقال له: «أنّ حركة أنصار الله لن تدخل في مفاوضات لوقف إطلاق النّار إلا بعد تنفيذ اتفاقية بشأن الموائئ والمطار... بينما الحكومة اليمنية، أصرت من جهة أخرى، على أن يتمّ الاتفاق على كل هذه القضايا أي الموائئ، المطار، ووقف إطلاق النار، وإطلاق العملية السياسية وتنفيذها كحزمة واحدة مع التركيز على بدء وقف إطلاق النّار.» ومن خلال هذه الإحاطة يُفهم بأن الحركة الحوثية لا تريد وقف إطلاق النار إلا وفق شروطها، وتريد الاعتراف الرسمي من المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي بها كسلطة سياسية عليا. وهذا ما لن تقبل به الحكومة اليمنية والقوى الوطنية بشكل عام.



### **التحديات التي تواجه المبعوث الأممي القادم**

هناك الكثير من الصعوبات والتحديات أمام المبعوث الأممي المتوقع تعيينه خلال الفترة القادمة منها على المستوى الإنساني: ملف الأسرى والمختطفين قسرًا، وحصار تعز، والملفات الأمنية، والسياسية، والعسكرية...إلخ. على سبيل المثال:

- لن يستطيع المبعوث الأممي القادم اختراق جدار الأزمة وخاصة في المجالات الأمنية، والاقتصادية، والعسكرية بسبب تضارب المشاريع السياسية للقوى المحلية.
- انعدام الثقة بين الحكومة والقوى المناوئة لها بما في ذلك قوى التمرد في صنعاء وعدن، وهذا سيجعل مهمته صعبة.
- وجود فواعل إقليمية متدخلة في الصراع اليمني بشكل مباشر ولا تريد هذه القوى إلا تسوية سياسية وفقا لمصالحها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية... إلخ.
- التحدي الآخر هو أن القوى المسلحة في صنعاء وعدن غير مستعدة لتنفيذ أي التزام أو تقديم تنازلات جوهرية.

ولهذا فإن أفضل مقاربة للمبعوث الدولي الجديد الحرص على الحوار مع القوى الفاعلة على الأرض التي لديها القدرة على نقض الاتفاقات، وهذا لن يتم إلا من خلال الحوار مع القوى الإقليمية التي تقف خلف بعض القوى المحلية الداخلية، ثم الانتقال إلى القوى المحلية البارزة، وهي القوى الوطنية التي تمثل الشرعية السياسية والقانونية، والمجاميع المسلحة (الحركة الحوثية والمجلس الانتقالي).

**السيناريو الرابع:** إيجاد تسوية سياسية بناء على مخرجات الحرب، بحيث يبسط كل طرف على ما تحت يده، ومن ثم تشكيل حكومة شراكة مكونة من فصائل متناقضة عسكريًا وسياسيًا وفكريًا... إلخ. وهذه القوى هي: الحركة الحوثية، والمجلس الانتقالي، والقوى السياسية المشاركة في الحكومة اليمنية، وكذلك الجامعات التابعة لطارق صالح، وهناك ربما تظهر قوى أخرى. وفي هذه الحالة يعني الدخول في المحاصصة المناطقية والمذهبية، ومن ثم غياب مشروع الدولة الوطنية الاتحادية، وبروز ظاهرة المحسوبية وانتشار الفساد وغير ذلك، ومن ثم تكرار سيناريو العراق ولبنان.

**السيناريو الخامس:** فرض سلطات الدولة وإنهاء التمرد المسلح، وهذا لن يتم إلا من خلال تجفيف منابع دعم الميليشيات المسلحة، واعتراض شحنات الأسلحة التي تُهرب لهذه الميليشيات، وهذا لن يتحقق إلا بدعم الجيش الوطني اليمني، ومن ثم الدخول في تسوية سياسية شاملة يكون للدولة اليد العليا، وفي هذه الحالة سوف يتم تطبيق مخرجات الحوار الوطني وبناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية صحيحة، وهذا ما يتطلع إليه أبناء اليمن.

## وبناءً على ما سبق هناك خمسة سيناريوها متوقعة

**السيناريو الأول:** الضغط على حركة التمرد الحوثية بالقبول بالتسوية السياسية ووقف إطلاق النار دون نزع سلاحها، وفي هذه الحالة يعني تكرار سيناريو اتفاق السلم والشراكة، واتفاق الرياض، واتفاق ستوكهولم.

**السيناريو الثاني:** الضغط على القوى السياسية بقبول الحركة الحوثية كأمر واقع دون معالجة جذور الأزمة، وعدم مراعاة مصالح القوى السياسية الوطنية التي تواجه المشروع الحوثي القائم على إقصاء الآخر، وهذا يعني القبول بالتسوية السياسية بما يتناسب مع المصالح الإقليمية والدولية، مع غياب تام لمصالح القوى الوطنية، وفي هذه الحالة لن تقبل القوى الوطنية بهذه التسوية مما يعني فتح الباب على مصراعيه لصراعات عسكرية قادمة.

**السيناريو الثالث:** استمرار المفاوضات مع القوى الخارجية الفاعلة والقوى الداخلية القادرة على نقض أي تسوية سياسية قادمة (الانتقالي، الحوثي)، دون تحقيق أي تقدم سياسي ملموس، وهذا يعني استمرار نزيف الدم، وسيكون المواطن اليمني هو المتضرر.



**YENİ YEMEN**

Medya Merkezi

